



caec^{2nd}
CONFERENCE

وقائع المؤتمر العلمي الثاني

لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

تحت عنوان

(نحو بيئة مستدامة واعدة من خلال تمكين وتبني
تقنيات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي)

برعاية



CBI IQ



UOD.AC



caec.uod.ac
caec.conference@uod.ac

دور بعض ابعاد الشمول المالي في تعزيز الربحية المصرفية دراسة حالة مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي خلال المدة بين عامي(2009-2024)

د. فراس محمد فؤاد النقشبندی

قسم تقنيات مالية

الكلية التقنية الإدارية - جامعة دهوك التقنية

firas.mohammed@dpu.edu.krd

المستخلص

عنوان البحث دور بعض ابعاد الشمول المالي في تعزيز الربحية المصرفية دراسة حالة مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي خلال المدة بين عامي(2009-2024) و يعتبر الشمول المالي من المواضيع المهمة في القطاع المصرفي الا انه في العراق تم الاهتمام به مؤخرا نتيجة للظروف السياسية و الإقتصادية التي مر بها العراق اما متغيرات البحث الشمول المال بوصفه متغيرا مستقلا اما الربحية متغير تابع اما الفجوة البحثية لهذا البحث هو قلة وجود بحوث و دراسات عن الشمول المالي و الربحية في المصارف الإسلامية .

يهدف البحث لمعرفة أثر الشمول المالي في الربحية في المصارف الإسلامية و ذلك بدراسة حالة مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي بين عامي (2009-2024) لكونه مصرف إسلامي و يلعب دورا كبيرا في الجهاز المصرفي العراقي و الذي يعد مجتمع البحث و حصل الباحث على البيانات من التقارير المالية الصادرة من مصرف عينة البحث خلال مدة البحث .

و توصل البحث لعدة نتائج منها وجود تأثير الشمول المالي في الربحية المصرفية و من اهم مقترحات البحث هو تقديم الخدمات المصرفية لكافة الفئات في المجتمع لتحقيق التنمية و الاستدامة منها منح القروض لاصحاب المشاريع الصغيرة لدعم النمو الاقتصادي و اختتم البحث بعدد من البحوث المستقبلية. الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الربحية ، المصارف التجارية، المصارف الإسلامية

Abstract

The research title is the role of some dimensions of financial inclusion in enhancing banking profitability. A case study of Cihan Bank for Investment and Islamic Finance during the period between (2009-2024). Financial inclusion is considered one of the important topics in the banking sector, but in Iraq it has received attention recently as a result of the political and economic conditions that Iraq has gone through. As for the research variables, financial inclusion is an independent variable, while profitability is a dependent variable. The research gap for this research is the lack of research and studies on financial inclusion and profitability in Islamic banks.

The research aims to know the impact of financial inclusion on profitability in Islamic banks by studying the case of Cihan Bank for Islamic Investment and Finance between the years (2009-2024) as it is an Islamic bank and plays a major role in the Iraqi banking system, which is the research community. The researcher obtained data from the financial reports issued by the research sample bank during the research period.

The research reached several results, including the impact of financial inclusion on banking profitability. One of the most important research proposals is to provide banking services to all segments of society to achieve development and sustainability, including granting loans to small business owners to support economic growth. The research concluded with a number of future researches. .

Key Words

Financial Inclusion, Profitability, Commercial Banks, Islamic Banks

المقدمة

يلعب القطاع المصرفي دورا كبيرا في تحريك و تنشيط العجلة الاقتصادية في مختلف الاقتصاديات و يعتبر الشمول المالي و تقديم الخدمات المصرفية بشكل واسع و حديث مهمة جدا في اقتصاد اية دولة و عليه ان الطلب على الخدمات المصرفية هي المرأة التي تعكس التطور الاقتصادي لاي بلد و ان التطور التكنولوجي الذي حدث منذ بدايات القرن العشرين اثرت بشكل كبير على المصارف و شجعتها لتبني ابتكار خدمات مصرفية و تقديمها لمختلف فئات المجتمع. اما مشكلة البحث تكمن في التساؤل التالي هل توجد علاقة بين الشمول المالي و الربحية لدى مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي ؟ و تكمن اما مشكلة البحث تكون بوجود تأثير الشمول المالي في الربحية لدى المصارف الإسلامية و تشمل متغيرات البحث بالشمول المالي و الربحية .

و يتكون هذا البحث من ثلاث مباحث و الإستنتاجات و المقترحات و ف المبحث الاول تطرق الباحث لمنهجية البحث و بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات البحث و في المبحث الثاني اشار الباحث للجانب النظري للبحث اما المبحث الثالث تناول الباحث الجانب العملي بدراسة حالة مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الإسلامي و ثم عرض الإستنتاجات التي تصل اليها الباحث و تقديم المقترحات لمصرف عينة البحث.

المبحث الاول

منهجية البحث و بعض الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات البحث

اولاً: منهجية البحث

1. مشكلة الدراسة

يعد الشمول المالي من الموضوعات التي تهتم بها مختلف الدول سواء كانت نامية أو متقدمة و لكن المصارف العراقية و لم تهتم بالشمول المالي مثل مصارف بقية الدول حيث كان الاهتمام به متأخراً أدى لضعف دور المصارف العراقية في تقديم الخدمات المصرفية الأساسية للزبائن و قد اطلق البنك المركزي العراقي خطة استراتيجية للشمول لجعل المصارف العراقية قادرة على توسيع قاعدة الزبائن و لزيادة ثقة الافراد بالمصارف و لتحقيق التنمية الاقتصادية و ايجاد فرص العمل و محاربة الفقر (البنك المركزي العراقي، 2025: 5) و من هذا المنطلق يستلزم البحث ايجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة من خلال الربحية التي تعد من الأهداف التي تسعى المصارف لتحقيقها لأن تقديم الخدمات بشكل واسع لمختلف فئات المجتمع من الممكن أن يؤدي لزيادة ارباح المصارف و بذلك يمكن صياغة من التساؤل التالي لتمرير فيها مشكلة البحث .

هل توجد علاقة بين الشمول المالي و الربحية لدى مصرف جيهان للاستثمار و التمويل الاسلامي ؟

2. اهداف البحث

من خلال تحديد مشكلة البحث و اهميتها فإن الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها هي:-

أ. بيان العلاقة بين الشمول المالي و الربحية لدى مصرف جيهان للاستثمار و التمويل الاسلامي .

ب. بيان تأثير الشمول المالي في الربحية لدى مصرف جيهان للاستثمار و التمويل الاسلامي .

3. اهمية البحث

يمكن تجسيد اهمية البحث بالآتي :-

أ. ان البحث في اثر الشمول المالي في الربحية يساعد في تلافي النقص في الدراسات السابقة التي تربط بين موضوعات الدراسة و متغيراتها، بما يجعلها من الدراسات المهمة في المجال المصرفي .

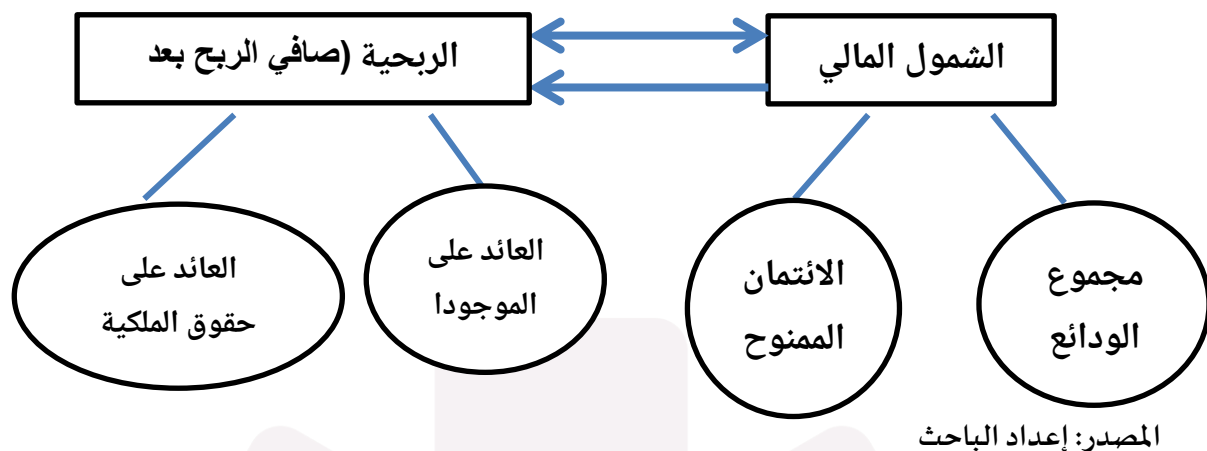
ب. تتجلى اهميتها في دور الشمول المالي في تحقيق الربحية و خاصة ان الربحية تعد من الأهداف المهمة لدى المصارف. كما ستمثل هذه الدراسة بعداً تطبيقياً يضاف الى البعد الأكاديمي من خلال عرض العلاقة التحليلية عن مجمل متغيرات الدراسة بصيغة تهيء مقترحات موضوعية لمصرف عينة البحث.

4. المخطط الفرضي للبحث

جرى صياغة أنموذج البحث الافتراضي على وفق ما جاء من مسح للنتائج الفكرية للأدبيات ذات العلاقة بموضوع البحث، وبعد مراجعة للبحوث والدراسات الحديثة المتعلقة بهذا الموضوع ، جرى تطوير الأنموذج الافتراضي ليعكس أبعاد ومتغيرات الظاهرة المبحوثة متمثلة بأشكالية الدراسة ومنطلقاتها الفلسفية والعملية التي نصت على وجود علاقة الارتباط بين متغيرات البحث و تأثير الشمول المالي في الربحية ويوضح الشكل (1) الأنموذج الافتراضي للبحث.

الشكل (1)

المخطط الفرضي للبحث



5. فرضيات الدراسة

1.5 فرضية الارتباط

يمكن صياغة الفرضية الارتباط النحو التالي " توجد علاقة ارتباط معنوية بين بعض متغيرات الشمول المالي و الربحية " و تنبثق م هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:-

- أ. توجد علاقة ارتباط معنوية ذو دلالة إحصائية بين مؤشر الشمول المالي الربحية.
- ب. توجد علاقة ارتباط معنوية ذو دلالة إحصائية بين مجموع الودائع و نسب العائد على الموجودات.
- ت. توجد علاقة ارتباط معنوية ذو دلالة إحصائية بين مجموع الودائع و نسب العائد على حقوق الملكية.
- ث. توجد علاقة ارتباط معنوية ذو دلالة إحصائية بين الائتمان الممنوح و نسب العائد على الموجودات.
- ج. توجد علاقة ارتباط معنوية ذو دلالة إحصائية بين الائتمان الممنوح و نسب العائد على حقوق الملكية.

2.5 فرضية التأثير

يمكن صياغة الفرضية التأثير على النحو التالي " يؤثر الشمول المالي في الربحية " و تنبثق م هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:-

- أ. يؤثر مؤشر الشمول المالي تأثيراً ايجابيا في صافي الربح بعد الضريبة.
- ب. يؤثر مجموع الودائع تأثيراً ايجابيا في نسب العائد على الموجودات.
- ت. يؤثر مجموع الودائع تأثيراً ايجابيا في نسب العائد على حقوق الملكية.
- ث. تؤثر الائتمان الممنوح تأثيراً ايجابيا في نسب العائد على الموجودات.
- ج. تؤثر الائتمان الممنوح تأثيراً ايجابيا في نسب العائد على حقوق الملكية.

6. منهج البحث

اتباع الباحث المنهج الوصفي في الإطار النظري للبحث و خاصة فيما يتعلق بالربحية و الشمول المالي و ثم المنهج التحليلي في الجانب العملي من خلال تحليل البيانات المالية لمصرف عينة البحث.

7. مجتمع وعينة البحث

مجتمع البحث هي المصارف العاملة في الجهاز المصرفي العراقي اما عينة البحث مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الإسلامي.

8. حدود البحث

تشمل حدود البحث مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الإسلامي خلال المدة بين عامي (2009-2024).

9. أدوات جمع البيانات

تم جمع البيانات من خلال التقارير المالية الصادرة من مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الإسلامي خلال مدة البحث .

ثانيا : بعض الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة

1.2 بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالربحية

1.1.2 الدراسات العربية

أ. دراسة رباط (2016) بعنوان (ادارة فجوة الموجودات و المطلوبات و تأثيرها على الربحية في المصارف التجارية دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2005-2014))

أجريت هذه الدراسة بهدف بيان وجود فجوة بين الموجودات و المطلوبات في مصارف عينة الدراسة و مدى قدرة المصارف إدارة هذه الفجوة و كذلك تأثير فجوة الموجودات و المطلوبات على ربحية المصارف و التأكيد على موضوع المخاطرة لاسيما مخاطر سعر الفائدة و القدرة على مواجهتها و تأثيرها على تحقيق العائد، افترضت الدراسة بعدم وجود علاقة إرتباط بين فجوة الموجودات و المطلوبات و ربحية المصارف كذلك عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية لفجوة الموجودات و المطلوبات على ربحية المصارف، و تم تطبيق الدراسة في المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لانها تعتبر بيئة مناسبة لفجوة الموجودات و المطلوبات و تأثيرها على الربحية و تم اختيار (14) مصرفاً للفترة ما بين (2005 – 2014) حسب البيانات الواردة في التقارير الصادرة من مصارف عينة الدراسة ، توصلت الدراسة لعدة نتائج خاصة بإدارة فجوة الموجودات و الربحية حيث تبين وجود تفاوت لمصارف عينة الدراسة بالنسبة لتلك المؤشرات على مستوى المصرف الواحد و هذا يعني إختلاف في مجال العمل المصرفي و الإختلاف في الأنشطة التمويلية و كذلك تأثير فجوة حساسية الفائدة في ربحية المصارف و بشكل إيجابي بمعنى كلما أهتمت إدارات المصارف بأستراتيجيات و اساليب إدارة فجوة حساسية الفائدة كلما انعكس إيجابيا على الربحية.

ب. دراسة عمرو علي (2022) بعنوان (تأثير الرافعة المالية على الربحية المصرفية دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الرافعة المالية على الربحية في المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة بين عامي (2014-2020)، و شملت الدراسة نسبة المديونية و نسبة القروض لحقوق الملكية كمتغيرات مستقلة اما عينة الدراسة تكونت من (5) مصارف وهي (بغداد، الأهلي العراقي، الإستثمار العراقي، المنصور للإستثمار و كوردستان الدولي للإستثمار و التنمية)، و توصلت الدراسة لعدة نتائج منها وجود علاقة معنوية طردية حسب نتائج الانحدار المتعدد بين الرافعة المالية و الربحية لدى المصارف حيث كلما أرتفعت الرافعة المالية أرتفعت ربحية المصارف و وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض إلى حقوق الملكية مع العائد على الموجودات و العائد على حقوق الملكية أي كلما أرتفعت قيمة رأس المال الأساسي عن قيمة قيمة الموجودات تنخفض ربحية المصارف.

2.1.2 الدراسات الأجنبية

أ. دراسة (Santabárbara) (2013) بعنوان (What Explains The Low Profitability Of Chinese Banks) أجريت هذه الدراسة بهدف معرفة محددات الربحية في المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الصيني بتطبيق الدراسة على (87) مصرف في الصين خلال المدة بين عامي (1997-2004)، حيث افترضت الدراسة إن المصارف ذات رؤوس أموال كبيرة تكون الأكثر ربحية من المصارف ذات رؤوس أموال صغيرة و إن السبب الرئيسي لإنخفاض ربحية المصارف هو تدخل الحكومة في شؤون المصارف لأن العديد من المصارف تعود ملكيتها للحكومة، توصلت الدراسة لعدة نتائج منها كلما كان راس مال المصرف كبير كلما كانت الأرباح المتحققة للمصرف أكبر من مصارف ذات رؤوس أموال صغيرة.

ب. دراسة (Samuel & Peters) (2014) بعنوان (Interest Rates And Deposit Money Banks' Profitabilty (Nexus: The Nigerian Experience

كان الهدف من هذه الدراسة معرفة تأثير سعر الفائدة على ربحية المصارف في نيجيريا حيث حصل الباحثون على البيانات السنوية الإجمالية من موقع البنك المركزي النيجيري خلال المدة بين عامي (1999-2012)، افترضت الدراسة إن لإسعار الفائدة تأثير ذو دلالة إحصائية على ربحية المصارف العاملة في نيجيريا، و عند إجراء التحليل الإحصائي الخاص بالدراسة تبين إن سعر الفائدة عندما يكون (5%) يكون لديه تأثير إيجابي على الربحية في مصارف عينة الدراسة في حين عندما يكون سعر الفائدة (8%) يكون له تأثير سلبي في ربحية المصارف.

2.2 بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالشمول المالي

1.2.2 الدراسات العربية

أ. دراسة ياس (2022) بعنوان (مؤشرات الشمول المالي واثرها في الاداء المالي التكنولوجيا المصرفية متغيرا تفاعليا دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020).

كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى تأثير مؤشرات الشمول المالي في الاداء المصرفي من خلال اختبار العلاقة بين التكنولوجيا المصرفية و الاداء المالي خلال المدة بين عامي (2015-2020) بدراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي و و افترضت الدراسة بوجود علاقة ارتباط بين مؤشرات الشمول المالي و الاداء المالي فضلا عن افتراض تأثير التكنولوجيا المصرفية في الاداء المالي اضافة لفرضية تفاعل الشمول المالي مع التكنولوجيا ايمصرفية و الاداء المالي و اعتمد الباحث في جمع البيانات على التقارير المالية الصادرة من البنك المركزي العراقي خلال مدة الدراسة، توصلت الدراسة لعدة نتائج منها وجود مؤشر ضعف العمق المصرفي لزيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بمشكل اكبر من نم الائتمان للقطاع الخاص و حرمان العديد من المواطنين من الخدمات المصرفية بسبب جود اجهزة الصراف الالي بشكل كبير في المدن و انتشارها القليل في الاقضية و النواحي .

ب. دراسة يوسف (2023)، بعنوان (أثر بعض مؤشرات الشمول المالي على نمو الخدمات المصرفية دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2010 – 2020)

اجريت هذه الدراسة لبيان معرفة دور الشمول المالي في نمو الخدمات المصرفية تحسين جودة العمل المصرفي و ارتقائه من خلال تبني استراتيجيات جديدة لتعزيز الشمول المالي في العراق و كذلك معرفة مدى اهتمام المصارف العاملة في اقليم كوردستان بالشمول المالي و نمو الخدمات المصرفية و شملت عينة الدراسة (17) مصرفا مدرجا في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة بين عامي (2010-2020) و افترضت الدراسة بوجود علاقة ذو ارتباط معنوية بين الشمول المالي و الخدمات المصرفية و كذلك وجو تأثير معنوي للشمول المالي في نمو الخدمات المصرفية و توصلت الدراسة لعدة نتائج منها ان وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بلغت حوالي (0.406) اما معامل التأثير بلغ حوالي (0.165).

2.2.2 الدراسات الأجنبية

ت. دراسة (Irshad و Shahid) (2019) بعنوان (A Theoretical Study on Financial Inclusions With

References to General Government Schemes Of India

اجريت هذه الدراسة لمعرفة المخططات المختلفة للحكومة الهندية لمواجهة التحديات و استغلال فرص الشمول المالي اضافة الى الاجراءات المتخذة من قبل البنك الاحتياطي الهندي لتسهيل الشمول المالي و معرفة النهج المتبع من قبل المصارف الهندية و المبادرات الحكومية لتعزيز و تسهيل الشمول المالي، و الجدير بالذكر ان هذه الدراسة طبقت في المصارف التجارية في الهند و حصل الباحثون على البيانات من مواقع الانترنت الخاصة بالشمول المالي في الهند و و المجالات الهندية و الدولية و التقارير السنوية و اجريت دراسة وصفية و توصلت الدراسة لعدة نتائج منها يمكن تشجيع الادخار من خلال تعزيز الشمول المالي و توفير الاموال للبحث مصادر تمويل اكثر انتاجية و الوصول للخدمات المالية و المصرفية السهلة حتى في المناطق الريفية و امكانية خفض كلف المعاملات من خلال تقديم الخدمات الكترونيا للمستفيد و يوفر الشمول المالي الفرص للمصارف لايصال خدماتها لمختلف الفئات في المجتمع و في مختلف المناطق و تشجيع الافراد من الذكور و الاناث لتبني الثقافة المصرفية و من التحديات التي توجهها الشمول المالي شمول كافة الافراد حيث تشكل الامية المالية تحديا للشمول المالي فضا عن انخفاض مستوى التعليم.

ث. دراسة VO واخرون (2021) بعنوان (Financial inclusion and stability in the Asian region using bank-level data)

هدفت الدراسة الى معرفة اثر الشمول المالي في الاستقرار الاقتصادي في الدول الاسيوية خلال المدة بين عامي (2008-2017) و شملت عينة الدراسة (3071) مصرفا، افترضت الدراسة ان الشمول المالي يؤدي تعزيز الاستقرار الاقتصادي و هذا يؤدي لزيادة المرونة في القطاع المصرفي و من النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان الشمول المالي يؤدي لخفض تكاليف المصرف وزيادة ايراداتها كذلك ان اتباع المصرف للشمول المالي يؤدي لتعزيز الاستقرار و هذا ما يؤكد صحة فرضية الدراسة.

1. مفهوم الربحية وأهميته .

تطرق عدد من الباحثين لمفهوم الربحية اذ يرى (Barrow,2008) اداة هامة لقياس كفاءة الادارة في استخدام الموارد الموجودة و المعبر عنها بالعلاقة بين الايرادات و الاستثمارات التي حققت هذه الايرادات.

و بحسب (البرواري،2013) ان الربحية هي النتيجة الاخيرة الي تتوصل اليها المصارف و منها المصارف بسبب السياسات التي تتبعها في إدارة اعمالها.

و وفق (Arnold:2013) النتيجة التي النهائية التي تحصل عليها المصارف لمبيعات اكبر من تكاليفها و الحصول على ارباح كبيرة من شأنه ان يعطي مكاسب عالية لادارة المصارف.

و يرى (رباط،2016) ان الربحية العلاقة بين الايرادات التي تحققها المنظمة الاقتصادية والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الايرادات ، وتقاس الربحية اما من خلال العلاقة بين والمبيعات و الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الايرادات و بذلك تعد الربحية الهدف الرئيسي لكافة المنظمات الاقتصادية و منها المصارف التجارية حيث لايمك لاية منظمة اقتصادية الاستثمار في تقديم نشاكتها دون تحقيق الربحية و تجعل الربحية من المصارف ان تكون مستقرة ماليا و مواجهة مخاطر الائتمان .

و من وجهة نظر (نبيلة،2016) ان الربحية هو هدف كل منظمة اقتصادية و منها المصارف و تعد مقياسا للحكم على كفاءة المنظمة الاقتصادية و التي تقاس بالعلاقة بين الايرادات و الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الايرادات. و وفق (نعمة،2017) الربحية هو مقياس لكفاءة ادارة المصرف في اتخاذ القرارات الاستثمارية و الذي يشير للفرق بين الاموال المستثمرة و الايرادات التي تتحقق نتيجة استثمارها لهذه الاموال و يعد الهدف الذي تسعى اليه المصارف.

و يبين (حريز،2018): ان الربحية مفهوم يطبق على كل نشاط استثماري تمارسه المصارف و التي تستخدم فيه كافة الموارد المالية و البشرية و المادية و المعلوماتية و الذي يعبر بالعلاقة بين نتائج العملية الاستثمارية و الموارد المستخدمة فيها.

و يرى الباحث ان الربحية هي تلك المرحلة التي تصل اليها ادارة المصرف عندما تتجاوز نقطة التعادل و التي تكون الايرادات الكلية اكبر من التكاليف الكلية .

اما اهمية الربحية يبين (Santa,2007) إن الربحية مؤشر يوضح موقف التنافسي للمنظمات الاقتصادية و منها المصارف في السوق ودليل على كفاءة إدارتها لأنها تتيح للمنظمة الاقتصادية فرصة البقاء على موقف محدد من بعض المخاطر ويوفر دعامة ضد المشاكل والمعوقات في الأجل القصير ، و بدافع من متطلبات رأس المال القانونية تحدث التغييرات في هيكل واستقرار أرباح المصارف في بعض الأحيان كما أن طبيعة قيود الحد الأدنى لرأس المال القانوني قد يؤدي بالمصارف لتغيير خليط أعمالها لصالح الأنشطة الموجودة التي قد تنطوي على متطلبات رأس مال أقل ومع ذلك ، فعلى الرغم من أن هذه الموجودات تحمل مخاطر أقل، الا انها ايضا قد تكسب عوائد أقل من قبيل الاحتياطي الإلزامي من أجل الإبقاء على الثقة بالنظام المصرفي ، كما ان الاحتياطات الإلزامية و متطلبات السيولة التشريعية تلحق ضرراً بالأرباح وقد تشجع على الاستغناء عن الوساطة وقد تؤدي أيضا إلى ممارسات مصرفية غير مرغوب فيها ، على سبيل المثال ، الميزانيات العمومية للمصارف في العديد من الاقتصادات النامية والانتقالية تحتوي على نسب كبيرة من الأصول الثابتة

، وهو الامر الذي يؤثر سلبي على الربحية . كما ينبغي أن تعترف السلطات التنظيمية / الرقابية بأهمية الأرباح إلى أقصى حد ممكن، وتتجنب اللوائح التي قد تقلل من الأرباح دون مبرر وبشكل مفرط.

و يرى (Gibson, 2009) ان اهميتها تكمن في أن المصارف تنمو عن طريق الأموال وهي بدورها تقوم بتوليد الأرباح، وبالتالي تستخدم أرباحها لإعادة الاستثمار في نشاطاتها الاستثمارية، ورفع مستوى التمويل و في كلتا الحالتين تعد الأرباح ضرورية لنمو الأعمال التجارية وبالتالي تحقق دخولا إضافية مما تنتج عن الرفاهية والرخاء إلى جميع الأفراد العاملين في المنظمة كما ان الأرباح العالية تحقق عوائد من خلال الزيادة في راس المال من الاستثمار في النشاطات الاستثمارية والنمو الاقتصادي .

و بحسب (حريز، 2018) ان الربحية إلى تسعى تحديد الموقف الربحي للمنظمات الاقتصادية و تساعد في التخطيط المستقبلي ، ويمكن تطبيق هذا التحليل على كافة المنظمات الاقتصادية و بغض النظر عن طبيعة نشاطها وشكلها القانوني، ونجد ان هذا التحليل يفيد بالدرجة الأولى الجهاز المالي والإداري فهو يعمل بمثابة الضوء الكاشف الذي يعكس فعالية الاداء مما يتيح فرصة إجراء مقارنة بين فترات معينة لاكتشاف معدلات النمو أو التراجع وكذا معرفة الموقف التنافسي للمنظمة، إضافة إلى هذا يفيد الجهات المتعاملة معها من مقرضين، موردين ... الخ. فضلا إلى التأكد من مدى قدرة المنظمة على تخفيض كلفة الحصول على التمويل إلى أدنى حد ممكن، إضافة إلى تحقيق معدلات مرتفعة على الاموال المستثمرة و تعظيم قيمة الربح القابل للتوزيع ورفع قيمة اسهمها المتداولة في السوق و بالتالي تعظيم قيمة المنظمة. و يرى الباحث ان اهمية الربحية تأتي كونها مفتاح تحقيق للنمو والاستمرار والاستدامة اذ ان تحقيق المصروف للأرباح سيؤدي لزيادة الاموال لديها و بالتالي زيادة القدرة على منح الائتمان و هذا سيكون عاملا مساعدا لتحقيق النمو الاقتصادي اضافة الى ان الاستدامة تأتي بعد حصول المصرف على الارباح.

2. العوامل المؤثرة على الربحية

يبين (فخري و قادر، 2016) إن العوامل المؤثرة في الربحية هي عوامل البيئة الخارجية و البيئة الخارجية و إن عوامل البيئة الداخلية هي:-

أ. عوامل البيئة الخارجية: وتشمل

• سعر الفائدة: Interest Rate

وفق (فرحات، 2006) بما ان سعر الفائدة يمثل ما يتحمله المقرض مقابل استخدامه لاموال الجهة المانحة للقرض خلال فترة زمنية معينة فسعر الفائدة يعتبر المتغير الذي يربط بين الجهة المانحة للقرض (المصرف) و الجهة المستلمة للقرض، و يعد سعر الفائدة كلفة القرض الممنوح و ذلك كون منظمات الوساطة المالية بين المقرضين والمقرضين. و يرى (Bodie & Others, 2008) إن سعر الفائدة مفهومين الأول سعر الفائدة الاسمي Nominal Rate وهو السعر الذي تدفعه المصارف فعلاً ، والآخر سعر الفائدة الحقيقي Real Rates ويمثل السعر الاسمي مطروحاً منه علاوة التضخم أو أية مخاطر أخرى و يحسب على أساس التغير المتوقع في المستوى العام للأسعار.

و بحسب (فخري و قادر، 2016) حيث يعرف سعر الفائدة بأنه كلفة استخدام الاموال لفترة زمنية محددة و بسبب تغيرات سعر الفائدة فان المصارف تتعرض لتعرض لخطر سعر الفائدة بسبب حيث يمكن أن يفرض تهديدا على الأرباح و رأسمالها حيث ان تذبذب اسعار الفائدة يؤدي للتأثير في قيمة التدفقات النقدية في المستقبل و بالتالي التغير في صافي الارباح اضافة الى تأثيرها على مصاريف التشغيل فإنه يؤثر في القيمة الضمنية للموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية .

و يؤكد (Samuel & Peters,2014) ان سعر الفائدة المفروض من قبل البنك المركزي يؤثر في الربحية و من خلال دور الوساطة المالية للمصارف التجارية حيث تدفع المصارف الفوائد على الودائع الثابتة و التوفير و بذلك توفر السيولة لدى المصارف و يتم منح القروض و الدخول في العمليات الاستثمارية و الحصول على عوائد تكون قيمتها أكبر من الفوائد المدفوعة على الودائع و بالتالي يحصل المصرف على أرباح و مصدرها الودائع.

• سعر الصرف : Exchange Rate

بحسب (سليمان، 2004) ان سعر الصرف لعملة اي بلد يتحدد وفق العلاقة بين العرض و الطلب على هذه العملة و يمكن تعريفه بعدد وحدات النقد المحلية مقابل العملات الأجنبية اي سعر صرف عملة بلد ما مقابل عملات الدول الأخرى ويتحدد سعر الصرف من خلال العلاقة بين الطلب والعرض في سوق الصرف .
وفق (فخري و قادر، 2016) يعتبر سعر الصرف من اهم محددات الاستثمار في الاقتصاد حيث يمثل مستويات اسعار في الاقتصاد و بذلك ان سعر الصرف ينعكس فيه مستويات الاسعار على المستوى المحلي تجاه المستثمرين والمتعاملين الأجانب ، حيث ان انخفاض سعر الصرف يؤدي لانخفاض العوائد من وجهة نظر المستثمرين و ارتفاعه يؤدي لارتفاع العوائد و هذا يعني ان أي تغير فيه يعني تقيدا في أسعار الموجودات المحلية.

• التضخم : Inflation

وفق (فخري و قادر، 2016) ان مفهوم التضخم تطور مع التطورات الحاصلة في الفكر الاقتصادي و اختلفت مفاهيم التضخم بسبب اختلاف وتطور المذاهب والمدارس الفكرية الاقتصادية و بسبب إفرازات الأزمات الاقتصادية التي مر بها العالم فيعرف التضخم بالزيادة المحسوسة في كمية النقود أما اتباع النظرية الكينزية يرون بان التضخم هو زيادة الطلب الكلي على العرض الذي يكون في حالة الاستخدام الكامل حيث ان ارتفاع الاسعار ناتج بسبب الاختلال في التوازن و يعمل معدل التضخم على عدم توازن القيمة النقدية مع القيمة الحقيقية للإستثمارات كافة فقد حدث وجود سوقين و يتساوى فيهما معدل العائد على الاستثمار من حيث القيمة النقدية و لكن تختلف القيمة الحقيقية لذلك العائد بسبب اختلاف معدل التضخم بين السوقين و لكي يحقق المستثمر عائد حقيقي فانه يفضل استثمار امواله في سوق منخفضة التضخم .

ب. عوامل البيئة الداخلية: وتشمل

• السيولة : Liquidity

يبين (الجميل، 2012) ان السيولة هي مواجهة المصرف لالتزاماتها المالية و منها المسحوبات من الودائع سواء كان في الوقت الحالي او مستقبلا او بشكل مفاجيء و بذلك تعتبر السيولة من الأهداف الأساسية التي تسعى ادارة المصرف لتحقيقها و هذا الامر غير مرتبط بوجود النقد في الصندوق او لدى مصارف اخرى بل بل مرتبط بامتلاك المصرف لموجودات ذات السيولة العالية.

و بحسب (أبو محمد وقُدوري، 2005) بما ان نسبة المطلوبات النقدية لمجموع موارد المصرف كبيرة جدا و ان الجزء الاكبر من مطلوبات المصرف ذات اجال قصيرة تهتم ادارة المصارف بالسيولة اكثر من المنظمات التي تعمل في القطاعات الغير المالية .

و وفق (Saunders, 1997) ان نسب السيولة تقاس بقدرة المصرف على مواجهة بالتزاماتها القصيرة الأجل مما تمتلكه من موجودات سريعة التحول لنقد و من نقدية ، ومن الامثلة على الإلتزامات القصيرة الأجل الودائع بصفة عامة حيث تمثل السيولة سيفاً ذا حدين حيث ان انخفاض السيولة عن الحد المطلوب ينتج عنه حدوث العسر المالي وضعف في كفاءة المصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماتها تجاه الزبائن ان زيادة حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، اثار سلبية على ربحية المصرف.

• رأس المال المدفوع : Payed Capital

يعرف (ابو حمد و قدوري، 2005) راس المال المدفوع بأنه مجموع الموجودات المقدمة من قبل المساهمين من المصرف المصرف فعلاً عند تأسيسها بهدف المشاركة في تكوين رأس المال، و بما ان راس المال المصرفي يساعد على زيادة الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف و ولاسيما المودعين وفي نفس الوقت يعزز من مكانة المصرف في الأوساط المختلفة و لكون رأس المال الباعث للثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف يعتبر راس المال مهم جدا رغم صغر حجمه مقارنة مع جانب المطلوبات و حقوق الملكية .

3. قياس الربحية

يبين (الطائي & عبد الهادي، 2013) ان الهدف الرئيسي لكافة المصارف هو مؤشر الربحية و ذلك لان مؤشر الربحية ضرورياً لظمان بقاءها و استمراريتها في مزاولة نشاطاتها وهذه الغاية يتطلع إليها المستثمرون، ويهتم الدائنون بمؤشر الربحية عند تعاملهم مع المصرف لانه يعد أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة حيث ان الربحية هي النسب التي تعطي مؤشرات عن مدى قدرة المصرف على الحصول على المزيد من الاموال من الموارد المتاحة لها وهو المقياس لسياسات إدارة المصرف الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية و القدرة لاتخاذ القرارات التمويلية و الاستثمارية الرشيدة

و وفق (العامري، 2013) يقاس الاداء الكمي للمصرف من خلال الربحية حيث انها تفحص قدرة ادارة المصرف في توليد الاموال من تقديم الخدمات المصرفية و من خلال الموجودات وحق الملكية لذلك تعد نسب الربحية واحدة من أصعب الاتجاهات للمصرف كمفهوم وقياس وذلك لعدم وجود وسيلة متكاملة تحدد متى تكون ادارة المصرف في مركز مربح ، و من اجل الحصول على ربح اكبر في المستقبل تتطلب الكثير من الفرص الاستثمارية التضحية بالربح في الوقت الحالي فعلى سبيل المثال الخدمة الجديدة تتطلب كلف إدارية مرتفعة مما يولد ربحاً متدنياً في بداية الأمر، فيصبح الربح الحالي ضعيفاً إلا أن ذلك قد يعني ارتفاع مستويات الربحية مستقبلاً.

و بحسب (عمر و علي، 2022) إن نسب الربحية الأكثر شيوعاً تتمثل بالاتي:-

أ. العائد على الموجودات : Return On Assets (ROA)

يرى (محمد، 2006) ان العائد على الموجودات يعتبر مؤشراً مالياً يكشف عن قدرة ادارة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في موجوداتها و لدرجة كبيرة تعتمد على كمية مقدار الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات ويسمى أيضاً بالعائد على الاستثمار لأنه مقياس لربحية كافة استثمارات المصرف سواء كان في الاجل الطويل او القصير.

و بحسب (المشهداني، 2009) كما ان العائد على الموجودات يقيس كفاءة وفاعلية ادارة المصرف في تشغيل الموجودات و يقدم الدليل لسلامة القرارات الاستثمارية المتخذة من قبلها يحسب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية:-

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{100 * \text{إجمالي الموجودات}}$$

ب. العائد على حق الملكية (ROE) Return On Equity

بين (العامري، 2013) بما ان مؤشر العائد على الموجودات يقيس مدى تحقيق المصرف للمهدف الذي تسعى إليه المصارف تحقيقها وهو معدل العائد على الأموال المستثمرة من قبل المساهمين و لكونه معيارا لتعظيم ثروة المساهمين و كذلك يعتبر مؤشر النمو لدى المصرف فان هذا المؤشر يكون في محل اهتمام كبير من قبل إدارة المصرف . و وفق (داود، 2010) إن كفاءة ادارة المصرف تتبين من ارتفاع هذه النسبة وفي الوقت ذاته يدل مدى اعتماد ادارة المصرف على مصادير التمويل الخارجية في دعم استثماراتها اي بعبارة اخرى على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية ، وانخفاض هذه النسبة يشير الى اعتماد المصرف على تمويل متحفظ بالقروض و يقاس من خلال المعادلة الآتية:-

$$\text{نسبة العائد الحق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{100 * \text{مجموع حق الملكية}}$$

الشمول المالي

1. مفهوم الشمول المالي واهميته واهدافه

تطرق العديد لمفهوم الشمول المالي اذا يرى (Sarma, 2010) حصول الافراد و خاصة ذوي الدخل المحدود على الخدمات المالية و المصرفية في الوقت المناسب و بكلف مناسبة يبين (محمد، 2015) ان الشمول المالي تعني تقديم المصرف خدماتها لجميع فئات المجتمع و بشكل عادل و شفاف و باسعار مناسبة من خلال التوسع في قاعدة الخدمات المصرفية. و يرى (ياس، 2022) ان مفهوم الشمول المالي يكمن في استخدام كافة الفئات للخدمات المالية و المصرفية كالحسابات المصرفية المتمثلة بالحسابات الجارية و التوفير و الثابتة و خدمات تحويل و الدفع و الحصول على الائتمان و خدمات التأمين. و يرى (خيرة و علي، 2022) ان الشمول المالي تعني سعي المنظمات المالية و منها المصارف لتطوير و تنوع خدماتها و ايصالها لكافة الفئات في المجتمع.

و بحسب (يوسف، 2023) ان الشمول المالي هي اتاحة الفرصة لكافة الافراد في المجتمع سواء كانوا من الطبقات الفقيرة او الغنية الحصول على الخدمات المالية بشكل يلي احتياجاتهم و بتكاليف مناسبة .
و من وجهة نظر (Guidance, 2025) ان الشمول المالي اتباع المظلمات المالية لسياسات عادلة و شفافة لتقديم خدماتها بشكل مضمون للأفراد و خاصة ذوي الدخل المحدود الحصول و بتكاليف مناسبة بهدف مكافحة تمويل الارهاب و غسيل الاموال و الشرط الرئيسي لهذه المنظمات المالية ان تعمل وفق الانظمة و القوانين السائدة و تتبع الاجراءات و التوصيات المالية.

اما اهمية الشمول المالي يبين (Irshad&Shahid, 2019) ايجاد فرص العمل من خلال جذب المستثمرين الاجانب و بسبب التحول للمدفوعات الالكترونية يؤدي الشمول المالي الى تخفيض كلف المعاملات و تقليل الاعتماد النقد.
و وفق (Sarma, 2010) ان الشمول المالي يقلل من كلف راس المال لانه يساعد فب التخصيص الكفؤ و الفعال لموارد الانتاج و كذلك يوفر الشمول المالي الرفاهية الاقتصادية طريق توفير طرق ادخار امنه للاموال و و محاربة الفقر و ذلك بتوفير فرص العمل و توفير مجموعة كاملة للخدمات المالية و كذلك يحد الشمول المالي من مصادر الائتمان الغير الرسمية (مقرضي الاموال) .
و من وجهة نظر (Vo, Hong, Nhan, Van, 2021) ان الشمول المالي يؤدي لزيادة الاستثمار الجني المباشر في البلد و هذا ينتج عن تدفق رؤوس الاموال الاجنبية.

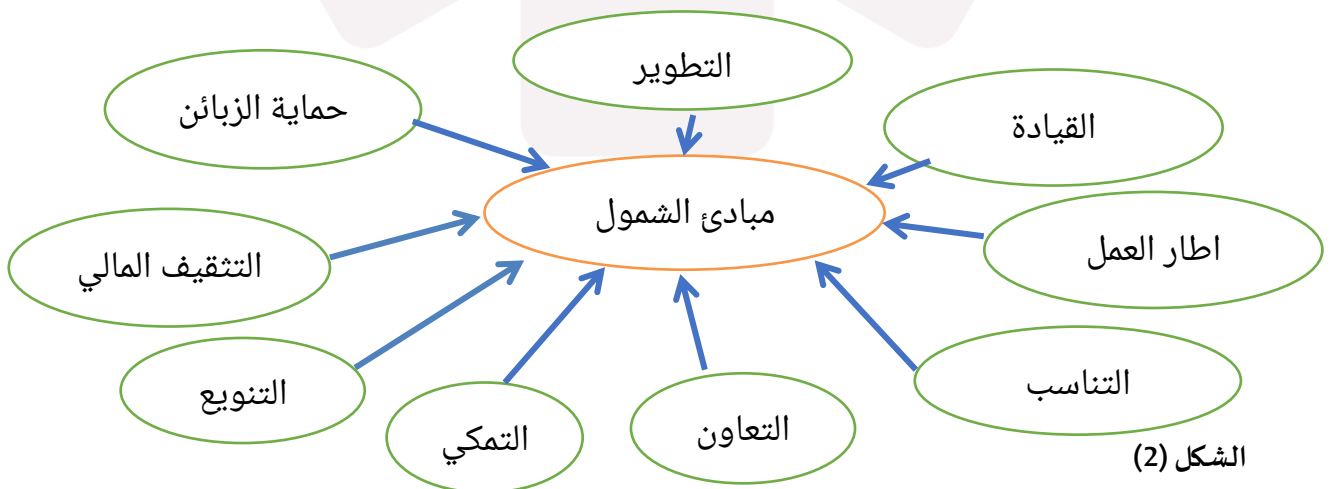
و بحسب (ياس، 2022) ان الشمول المالي يوفر فرص استثمارية للقطاع المصرفي و بشكل متنوع تقديم الخدمات المصرفية بشكل متنوع لمختلف الفئات و تشجيع الافراد لزيادة الثقافة المالية و المصرفية.
و يهدف الشمول المالي وفق (Helms, 2006) دعم وصول الخدمات المالية لكافة الفئات في المجتمع و معرفة الزبائن بمدى اهمية هذه الخدمات من خلال مميزاتها و تكاليفها و ادراكهم بتحسين ظروفهم الاقتصادية.
و بحسب (الشمري، 2017) ان هدف الشمول المالي هو محاربة الفقر و الحد منه اضافة الى دعم الشركات الصغيرة للتوسع في نشاطاتها الاستثمارية.
و يبين (ياس، 2022) ان الشمول المالي يهدف الى اعداد برامج ثقافية للفئات المختلفة من المجتمع لزيادة الادخار و اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

2. ابعاد الشمول المالي ومبادئه

هناك عدة ابعاد للشمول المالي اذا يبين (الشمري و الفتلاوي، 2018) ان ابعاد الشمول المالي هي:-

- أ. بعد الوصول
- ب. بعد الإستخدام
- ت. بعد جودة الخدمات المالية و سبل تقديمها
- أ. بعد الوصول: وفق (خيرة و علي، 2022) ان بعد الوصول يركز على سهولة اوصول الخدمات المالية و المصرفية للزبائن كخدمات الائتمان و الودائع بانواعها بحيث يسهل وصول الخدمات الى كافة الافراد.
- و فق (Iqbal&Sami, 2017) ان العوامل التي تؤثر في بعد الوصول هي:-

- مكان اقامة الزبون: اي المكان الذي يعيش فيه الزبون حيث ان المصارف التجارية تقدم خدماتها في المناطق التي تزدهر فيها التجارة و التي يحصل التجار على ارباح من نشاطاتهم و هذه المناطق في الغالب هي مناطق تجارية و بالتالي من الصعب على المقيمين في القرى و الارياف الاستفادة من الشمول المالي او ايصال الخدمات المصرفية لهم.
 - غياب الهوية القانونية و التحيز الجنسي: بسبب افتقار البعض للهويات القانونية مثل المهاجرين السياسيين و الاقتصاديين و الاقليات و و العمال الاجانب و في بعض المجتمعات يتم استبعاد النساء من الخدمات المصرفية و المالية و ذلك بسبب عدم امتلاكهم الاموال الكافية يصعب عليهم الحصول على الخدمات المالية.
 - قلة المعرفة بالخدمات المالية و المصرفية: من الموانع الرئيسية للوصول للخدمات المالية هي قلة امتلاك الافراد للمعلومات او الثقافة المالية و السبب ان نسبة كبيرة من الافراد لا تعرف قيمة بالخدمات المالية فعند ادراك الافراد قيمتها فهذا سيعزز استخدام الخدمات المالية لدى الافراد و المنظمات في المجتمع.
- ب. بعد الاستخدام: يرى (ياس، 2022) ان بعد الاستخدام يشير لمدى استخدام الزبائن للخدمات المالية التي تقدمها المصارف و لمعرفة مدى استخدام الخدمات المصرفية لابد من توفر البيانات و يقاس هذا البعد بالعديد من المؤشرات مثل نسبة الذين تتجاوز اعمارهم عن (18) سنة الذين يمتلكون نوع واحد من الودائع الجارية مثلا بشكل منتظم او غير منتظم و كذلك الذين يتجاوز اعمارهم عن (18) سنة الذين اقترضوا الاموال من المصرف اضافة لعمليات الدفع الالكترونية و و التحويلات المالية سواء كانت دولية او محلية و حجم الشركات سواء كانت كبيرة او صغيرة و تمتلك حسابات مالية.
- ت. بعد جودة الخدمات المالية: و وفق (النعمة و العراقي، 2019) هي مدى ملائمة الخدمات المالية المقدمة من قبل المصارف لاحتياجات الافراد فكلما كانت الخدمات المالية قادرة لتلبية رغبات الزبائن كلما كانت ذات جودة اعلى. و يظيف (اسكندر، 2020) بعد اخر وهو البعد التكنولوجي و الذي يشير للمستوى الثقافي لدى المستفيدين من الخدمات المصرفية و خاصة الذين يعيشون في القرى و الارياف و معرفتهم بالتكنولوجيا المالية.
- اما مبادئ الشمول المالي يمكن توضيحها بالشكل (2)



الشكل (2) مبادئ الشمول المالي

المصدر: اعداد الباحث بالاستفادة من يوسف، سردار شاكر، (2023)، أثر بعض مؤشرات الشمول المالي على نمو الخدمات المصرفية دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2010 – 2020، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة دهوك، إقليم كردستان العراق، ص(46).

و فيما يلي شرح مبادئ الشمول المالي وفق (يوسف، 2023):-

- أ. التطوير: من المتطلبات المهمة دعم الشمول المالي هو تطوير البنية التحتية المالية و كذلك ان تتوسع المصارف في فروعها سواء عن طريق الخدمات الالكترونية مثل توفير اجهزة اصرف الالي او عن طرق الوكلاء و هنا لابد من الاشارة لثلاث نقاط مهمة لتطوير البنية التحتية المصرفية والمتمثلة بالبيئة التنظيمية و الانتشار و دعم و تعزيز انظمة التسوية و الدفع.
 - ب. حماية الزبائن : لابد ان تكون هناك اجراءات لحماية حقوق الزبون عند تعامله مع المصرف و ذلك لكي يتجنب الزبون من المخاطر الناجمة في تعاملاته المالية و بسبب تطور القطاع المصرفي و تقديم الخدمات بشكل متنوع و تنوع الادوات المالية اصبح حماية الزبون من المواضيع المهمة و لتحقيق حماية الزبون لابد من توفير انظمة تعاملات امانة للمصارف .
 - ت. التثقيف المالي: لكي يتخذ الفرد القرارات المالية الرشيدة و لكي يحصل الفرد على الرفاهية المالية لابد من ان يكون لديه انسجام بين كل من الوعي و المعرفة و المهارات و السلوك و يلعب مستوى التعليم دورا مهما في التثقيف المصرفي حيث كلما كان مستوى التعليم للفرد عاليا يكون عملا ساعدا في زيادة ثقافته المالية.
 - ث. التنوع: اي اعتماد المصرف على تقديم خدمات متنوعة و الاعتماد على الانتشار الجغرافي و هذا يساعد على تنوع ايرادات المصرف و و تخفيض المخاطر الاستثنائية للمصرف و تعزيز ارباحها.
 - ج. التمكين: الاستفادة من الخدمات المصرفية لابد من لجؤ المصرف الى تطوير قدرات موظفيها و يكون ذلك من خلال فتح دورات تدريبية.
 - ح. التعاون: لابد ان يكون هناك تعاون بين الحكومة و اصحاب المصالح سواء كانوا مستثمرين او ادارات المصارف و غيرهم و لابد ان يكون هناك تنسيق و مشاوره بينهم لكي تكون هناك بيئة تشجع على التعاون .
 - خ. التناسب: لابد ان تبني ادارات المصارف سياسات تناسب المخاطر الناجمة من تقديم الخدمات المالية الحديثة اي يكون هناك تناسب من الناحية التنظيمية و المنافع و المخاطر و يكون ذلك من خلال وضع اطار مناسب للحد من هذه المخاطر و تجاوزها.
 - د. اطار العمل: لغرض مكافحة النشاطات الغير القانونية مثل دعم الارهاب و عمليات غسيل الاموال و لدعم المنافسة بين المصارف لابد من لجؤ ادارات المصارف الى المعايير الدولية المتعلقة بالعمل المصرفي.
 - ذ. القيادة: بهدف حل المشاكل الاقتصادية مثل البطالة و الفقر لابد ان تصدر الحكومة تعليمات و قوانين تشجع العمل الجماعي و وضع المصلحة الاقتصادية للبلد فوق كل شيء.
3. معوقات الشمول المالي

توجد هناك عدة معوقات للشمول المالي حيث يبين (ياس، 2022) ان هذه المعوقات هي:-

- أ. جهل الافراد بالخدمات المصرفية و انخفاض الوعي المصرفي بسبب ارتفاع معدلات الامية فضلا.
 - ب. ان القرى و الارياف تعاني من سوء انتشار التوزيع الجغرافي للفروع المصرفية و ماكينات الصرف الالي.
 - ت. ارتفاع كلفة تقديم الخدمات المالية سواء في التعامل مع اجهزة الصرف الالي او عمولة فتح الحسابات المصرفية اضافة الى ارتفاع اسعار الفائدة الامر الذي يؤدي لتجنب الافراد من التعامل مع المصارف.
 - ث. مواجهة الدول لمشكلة البطالة و انخفاض دخل الافراد يؤدي لعزوف الافراد التعامل مع المصارف.
 - ج. عدم ثقة الافراد بالمصارف بسبب قلة الثقة بالخدمات المالية .
 - ح. ضعف الترويج المتعلق بالشمول المالي.
- و بحسب (Murshed, Ahmed, Al-Tal 2023) ان الوضع الامني الغير المستقر و دخول البلدان في الحروب من الصعوبات التي يواجهها الشمول المالي.

و يرى (Jaber, 2019) ان الكثافة المصرفية الكبيرة تشكل عائقا كبيرا امام الشمول المالي ما يؤدي لقلّة استخدام انظمة الدفع. و يبين (القره داغي، 2017) ان القوانين و التشريعات المعقدة في العديد من الدول تشكل عائقا امام الشمول المالي. و وفق (Zulkhibri&Gazal; 2017) ان هناك عوامل اخرى تشكل عائقا امام الشمول المالي مثل ضعف البنية التحتية للاقتصاد و كذلك صفات خاصة بالمجتمع مثل العادات و التقاليد فضلا عن ضعف المنظمات المصرفية

المبحث الثالث الإطار العملي للبحث

1. نبذة مختصرة عن مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي

في حزيران (2008) تأسست شركة مساهمة باسم مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي و في (الاول من نيسان 2009) بدءا المصرف نشاطاته براس مال قدره (255) مليار دينار عراقي من خلال (11) فرعا في محافظات دهوك و اربيل و سليمانبة بفرعين لكل محافظة و و بفرع واحد في محافظات بغداد و البصرة و كركوك و نينوى و النجف و الجدير بالذكر ان الفرع الرئيسي يقع في اربيل و يخضع المصرف للقوانين الاتية:-

- أ- لقانون الشركات العراقي (219) لسنة (1997) .
- ب- قانون البنك المركزي (43) لسنة (2004) .
- ت- قانون مكافحة غسيل الاموال و تمويل الارهاب (39) لسنة (2015).
- ث- قانون المصارف الاسلامية (43) لسنة (2015).

و بتاريخ (9 من كانون الثاني 2017) و بموجب الكنب المرقم م/9 الصادر من سوق العراق للاوراق المالية الذي بموجبه حصلت ادارة المصرف على موافقة مجلس محافظي سوق العراق للاوراق المالية بادراج اسهمها في السوق (تقرير مصرف جيهان للاستثمار و التمويل الاسلامي، 2023: 10)

2. تحليل الشمول المالي لدى مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي

وفق متغيرات الدراسة فإن متغيرات الشمول المالي في عينة الدراسة تشمل مجموع الودائع و حجم الائتمان المنوح كما في الجدول (1)

الجدول (1)

مجموع الودائع و حجم الائتمان المنوح لدى مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي للمدة (2024-2009) بوحدة مليار دينار عراقي

ت	السنة	مجموع الودائع	حجم الائتمان المنوح	مؤشر الشمول المالي Log (نسبة حجم الائتمان المنوح الى حجم الودائع)
1	2009	670.2	74.3	1.04
2	2010	926.5	56.2	0.78
3	2011	1190	250.4	1.32
4	2012	2240	320.2	1.15
5	2013	387.4	200.8	1.7
6	2014	289.4	341.2	2.07
7	2015	247.3	287.3	2.06
8	2016	341.9	184.2	1.73
9	2017	292.4	171.3	1.76
10	2018	368.7	112.4	1.48
11	2019	340.9	58.9	1.23
12	2020	431.6	55.9	1.11
13	2021	977.4	32.8	0.52
14	2022	501.8	93.1	1.26
15	2023	415.3	13.2	0.5
16	2024	583.6	12.1	0.31
المعدل العام		657.5	116.8	1.25

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على التقارير الصادرة من جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي.

أ. تحليل مؤشر الشمول المالي.

استخدم الباحث مؤشر الشمول المالي المتكون من حجم الإئتمان الممنوح و حجم الودائع و تم بناء المؤشر وفق المعادلة التالية:-

$\text{Log (نسبة حجم الإئتمان الممنوح / حجم الودائع)}$

و السبب في اختيار هذا النموذج لأن استخدام اللوغاريتم يجعل البيانات أكثر ملاءمة للتحليل و ان سبة التغير في اللوغاريتم يعبر عن التغير في المتغيرات و كذلك لتقليل تأثير القيم المتطرفة.

و عند ملاحظة الجدول (1) يتبين ان المعدل العام لمؤشر الشمول المالي بلغ حوالي (1.25) و ف سنة (2009) بلغ حجم مؤشر الشمول المالي حوالي (1.04) لينخفض المؤشر سنة (2010) ليصبح (0.78) و في سنة (2011) ارتفع مؤشر الشمول المالي ليكون (1.32) لينخفض سنة (2012) و يكون (1.15) اما في سنة (2013) ارتفع حجم مؤشر الشمول المالي إذ بلغ حوالي (1.71) و في سنة (2014) ارتفع مؤشر الشمول المالي ليسجل حوالي (2.07) ليكون اكبر قيمة لمؤشر الشمول المالي يسجله مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي خلال مدة البحث لينخفض انخفاضاً طفيفاً سنة (2015) ليصبح (2.06) اما في سنة (2016) انخفض المؤشر ليكون (1.73) و في سنة (2017) ارتفع مؤشر الشمول المالي ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بسنة (2016) ليكون (1.76) و في سنوات (2018) و (2019) و (2020) و (2021) انخفض مؤشر الشمول المالي ليكون (1.48) و (1.23) و (1.11) و (0.52) على التوالي و في سنة (2022) ارتفع مؤشر الشمول المالي ليسجل حوالي (1.26) و عاد المؤشر للإنخفاض في سنتي (2023) و (2024) ليكون (0.5) و (0.31) على التوالي و ليكون اقل قيمة للمؤشر المالي لدى مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي خلال مدة البحث .

إن السبب في ارتفاع مؤشر الشمول المالي و إنخفاضه يعود للتغيرات الحاصلة في متغير حجم الإئتمان الى حجم الودائع حيث كلما ارتفع حجم الإئتمان الممنوح كلما ارتفع مؤشر الشمول المالي لدى مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي خلال المدة بين عامي (2009-2024).

ب. تحليل مجموع الودائع

عند ملاحظة الجدول (1) يتبين ان المعدل العام لمجموع الودائع (657.5) مليار دينار عراقي و يتبين من الجدول ذاته في سنة (2009) ان مجموع الودائع بلغ حوالي (670.2) مليار دينار عراقي و في سنة (2010) بلغ مجموع الودائع حوالي (926.5) مليار دينار و في سنتي (2011) و (2012) استمر مجموع الودائع بالارتفاع اذ بلغ حوالي (1190) و (2240) مليار دينار عراقي على التوالي و في سنوات (2013) و (2014) و (2015) انخفض مجموع الودائع ليكون (487.4) و (289.4) و (247.3) مليار دينار عراقي على التوالي ليعود مجموع الودائع للارتفاع و لتكون (341.9) مليار دينار عراقي سنة (2016) و في سنة (2017) انخفض مجموع الودائع اذ بلغ حوالي (292.4) مليار دينار عراقي و في سنة (2018) ارتفع مجموع الودائع ليبلغ حوالي (368.7) مليار دينار عراقي اما في سنة (2019) انخفض مجموع الودائع ليبلغ حوالي (340.9) و في سنة (2020) بلغ مجموع الودائع حوالي (431.6) مليار دينار عراقي و ليستمر مجموع الودائع بالارتفاع سنة (2021) ليصل حوالي (977.4) مليار دينار عراقي و في سنتي (2022) و (2023) انخفض مجموع الودائع ليكون (501.8) و (415.3) مليار دينار عراقي على التوالي ليعود مجموع الودائع للارتفاع سنة (2024) ليكون مجموع الودائع حوالي (583.6) مليار دينار عراقي بمعدل تغيير (40.5%).

ت. تحليل حجم الائتمان الممنوح

يتبين من الجدول (1) إن المعدل العام للائتمان الممنوح خلال مدة الدراسة (116.8) مليار دينار عراقي و بلغ و في سنة (2009) بلغ حجم الائتمان الممنوح من قبل مصرف عينة الدراسة حوالي (74.3) مليار دينار عراقي لينخفض في سنة (2010) ليصبح حوالي (56.2) مليار دينار عراقي و في سنتي (2011) و (2012) ارتفع حجم الائتمان الممنوح من قبل المصرف ليصل الى (250.4) و (320.2) مليار دينار عراقي على التوالي لينخفض حجم الائتمان الممنوح في سنة (2013) ليكون حوالي (200.8) مليار دينار ليعود للارتفاع سنة (2014) ليصل الى (341.2) مليار دينار عراقي وهو اعلى حجم ائتمان ممنوح خلال مدة الدراسة لينخفض حجم الائتمان الممنوح في سنوات (2015) و (2016) و (2017) و (2018) و (2019) و (2020) و (2021) ليكون حجم الائتمان الممنوح حوالي (287.3) و (184.2) و (171.3) و (112.4) و (58.9) و (55.8) و (32.8) و في سنة (2022) عاد حجم الائتمان الممنوح من قبا مصرف عينة الدراسة للارتفاع ليكون (93.1) مليار دينار عراقي و لينخفض حجم الائتمان الممنوح سنتي (2023) و (2024) انخفض حجم الائتمان الممنوح ليكون (13.2) و (12.1) مليار دينار عراقي على على التوالي ليكون اقل حجم ائتمان ممنوح خلال مدة الدراسة في سنة (2024).

ويمكن القول ان هذه التغيرات التي حصلت في مجموع الودائع و حجم الائتمان الممنوح خلال مدة الدراسة بسبب عمليات الایداع و السحب خاصة و الاسباب السياسية و الامنية في للفترة ما بين سنتي (2013-2016) و كذلك خلال فترة الدراسة تعرض العراق لحرب داعش و تعرض العالم لجائحة كورونا كل هذه الاسباب ادت لتكون مجموع الودائع و حجم الائتمان الممنوح متذبذبة خلال مدة الدراسة.

3. تحليل الربحية لدى مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي خلال مدة الدراسة

وفق متغيرات الدراسة يتم قياس الربحية باستخدام معادلة العائد على الموجودات و العائد على حقوق الملكية كما في الجدول (2)

الجدول (2)

العائد على الموجودات و العائد على حقوق الملكية لمصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي للمدة (2009-2024) بوحدة مليار دينار عراقي

ت	السنة	صافي الربح بعد الضريبة	مجموع الموجودات	نسبة العائد على الموجودات	مجموع حقوق الملكية	نسبة العائد على حقوق الملكية
1	2009	1.4	135.7	1.03	51.6	2.7
2	2010	5	169.2	2.9	55.3	9
3	2011	16.7	356.5	4.6	119.6	13.9
4	2012	30.4	896.6	3.3	428.8	7
5	2013	34.8	1159.7	3	446.3	7.7
6	2014	20.8	973.9	2.1	343.7	6
7	2015	24.3	841.7	2.88	360.8	6.7
8	2016	19.7	643	3	301.1	6.5
9	2017	16.3	609.8	2.6	317.4	5.1
10	2018	4.3	659.7	0.6	290.9	1.4
11	2019	0.5	632.4	0.07	291.5	0.17
12	2020	3.3	709.6	0.4	277.9	1.1
13	2021	8.3	1263	0.6	285.5	2.9
14	2022	8.9	1280	0.69	778.2	1.14
15	2023	22.7	1223.5	1.85	808.2	2.8
16	2024	27	1461.4	1.84	877.8	3
	المعدل العام	15.275	813.4	1.96	377.16	4.8

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على التقارير الصادرة من المصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي .

أ. تحليل صافي الربح بعد الضريبة

عند قياس العائد على الموجودات و العائد على حقوق الملكية لابد من ذكر صافي الربح بعد الضريبة لطونه متغير اساسي لقياس هذه المؤشرات و يتبين من الجدول (2) ان المعدل العام لصافي الربح بعد الضريبة لمصرف جيهان للاستثمار و التمويل الاسلامي خلال مدة الدراسة بلغ حوالي (15.275) مليار دينار عراقي و في سنة (2009) حقق المصرف صافي ربح قدره (1.4) مليار دينار ليرتفع في سنة (2010) ليبلغ (5) مليار دينار عراقي و ليستر بالارتفاع خلال سنوات (2011) و (2012) و (2013) ليسجل حوالي (16.7) و (30.4) و (34.8) مليار دينار عراقي على التوالي لينخفض صافي الربح بعد الضريبة في سنوات (2015) و (2016) و (2017) و (2018) و (2019) ليسجل حوالي (24.3) و (19.7) و (16.3) و (4.3) و (0.5) مليار دينار عراقي ليعود صافي الربح بعد الضريبة للارتفاع خلال سنوات (2020) و (2021) و (2022) و (2023) و (2024) ليحصل المصرف على صافي ربح (3.3) و (8.3) و (8.9) و (22.7) و (27) مليار دينار عراقي على التوالي.

ب. تحليل العائد على الموجودات

يتبين من الجدول (2) ان المعدل العام لمجموع العائد على الموجودات بلغ حوالي (1.96) و في سنة (2009) بلغت نسبة العائد على الموجودات حوالي (1.03%) و ارتفع في سنتي (2010) و (2011) ليكون (2.9%) و (4.6%) على التوالي و في سنوات (2012) و (2013) و (2014) انخفض نسبة العائد على الموجودات ليصبح (3.3%) و (3%) و (2.1%) على التوالي و في سنتي (2015) و (2016) ارتفع معدل العائد على الموجودات ليكون (2.88%) و (3%) على التوالي و انخفض في سنوات (2016) و (2017) و (2018) و (2019) ليكون معدل العائد على الموجودات بنسب (3%) و (2.6%) و (0.6%) و (0.07%) على التوالي ليرتفع ليرتفع معدل العائد على الموجودات في سنوات (2020) و (2021) و (2022) و (2023) ليكون (0.4%) و (0.6%) و (0.69%) و (1.85%) لينخفض معدل العائد على الموجودات سنة (2024) انخفاضاً طفيفاً مقارنة بسنة (2023) ليكون (1.84%).

ج. تحليل العائد على حقوق الملكية

من الجدول (2) يتضح ان المعدل العام للعائد على حقوق الملكية خلال مدة الدراسة لمصرف عينة الدراسة بلغ حوالي (4.8%) و في سنة (2009) سجل المصرف ما نسبته (2.7%) كمعدل العائد على حقوق الملكية و ارتفع في سنتي (2010) و (2011) ليكون حوالي (9%) و (13.9%) على التوالي و في سنة (2012) انخفض نسبة العائد على الموجودات ليكون حوالي (7%) ليرتفع سنة (2013) ليسجل حوالي (7.7%) لينخفض معدل العائد على حقوق الملكية سنة (2014) ليكون (6%) ليعود للارتفاع سنة (2015) ليكون حوالي (6.7%) و ليعود للانخفاض سنة (2016) ليسجل حوالي (6.5%) و في سنوات (2017) و (2018) و (2019) انخفض معدل العائد على حقوق الملكية ليسجل حوالي (5.1%) و (1.4%) و (0.17%) على التوالي ليرتفع معدل العائد على حقوق الملكية في سنتي (2020) و (2021) ليكون حوالي (1.1%) و (2.9%) لينخفض في سنة (2022) ليكون حوالي (1.14%) ليرتفع في سنتي (2023) و (2024) ليكون (2.8%) و (3%) على التوالي. ان السبب في تذبذب نسب العائد على الموجودات و العائد على حقوق الملكية هي تذبذب صافي الربح بعد الضريبة و التغيرات الحاصلة في مجموع الموجودات و مجموع حقوق الملكية لدى مصرف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة.

4. اختبار الفرضيات

الجدول (3)

علاقة الارتباط بين ابعاد الشمول المالي وتأثيرها في الربحية

Df	Sig	F المحسوبة	R ²	R	المتغير المستقل ابعاد الشمول المالي المتغير المعتمد
					الربحية
1,15	0.464	0.566	0.039	0.197	

المصدر: إعداد الباحث بالإستناد على نتائج الحاسبة الألكترونية.

ويتبين من الجدول (3) مايلي:-

أ- يتبين من الجدول (3) وجود علاقة ارتباط طردية بين مؤشر الشمول المالي و و الربحية اذ بلغت قيمة الارتباط (0.197) و بذلك يمكن القول ان هذه العلاقة ليست ذو دلالة احصائية و بذلك نرفض فرضية الاولى لفرضيات الارتباط التي تنص بوجود علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية بين مؤشر الشمول المالي و الربحية و السبب في ذلك ان إدارة مصرف جيهان تحتفظ بالسيولة .

ب- يتبين من الجدول (4) وجود تأثير طردي لمؤشر الشمول المالي في الربحية اذا يتبين من الجدول ذاته ان قيمة (R² حوالي (0.039) و هذا يعني ان التغيرات الحاصلة في الربحية و بنسبة (3.9%) تعود لمؤشر الشمول المالي اما النسبة الباقية و البالغة حوالي (96.1%) تعود لمتغيرات اخرى لم تتطرق اليها الدراسة و الجدير بالذكر ان قيمة (F) المحسوبة بلغت حوالي (0.566) و قيمة (Sig) حوالي (0.464) عند درجتي حرية (1,15) و بذلك يمكن القول ان مؤشر الشمول المالي يؤثر في الربحية و لكن بنسبة قليلة و تقبل فرضية التأثير التي تنص على يؤثر مؤشر الشمول المالي في الربحية.

الجدول (4)

علاقة الارتباط بين مجموع الودائع وتأثيرها في الربحية

Df	Sig	F المحسوبة	R ²	R	المتغير المستقل مجموع الودائع المتغير المعتمد
					نسب العائد على الموجودات
1,15	0.162	2.178	0.135	0.367	
1,15	0.141	2.431	0.148	0.385	نسب العائد على حقوق الملكية

ويتبين من الجدول (4) مايلي:-

أ. يتبين من الجدول (4) وجود علاقة ارتباط طردية بين مجموع الودائع و نسب العائد على الموجودات اذ بلغت قيمة الارتباط (0.367) و بذلك يمكن القول ان هذه العلاقة ليست ذو دلالة احصائية و بذلك نرفض فرضية الاولى لفرضيات الارتباط التي تنص بوجود علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية بين مجموع الودائع و نسب العائد على الموجودات و السبب في ذلك ان سياسة المصرف تتبع الاحتفاظ بالسيولة.

ب. من الجدول (4) يتضح ان مجموع الودائع تؤثر في نسب العائد على الموجودات اذ بلغت قيمة (R^2) حوالي (0.135) و هذا يدل ان التغيرات الحاصلة في نسب العائد على الموجودات و بنسبة (13.5%) تعود لمتغير مجموع الودائع و النسبة الباقية البالغة حوالي (86.5%) تعود لمتغيرات لم تتطرق اليها الدراسة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة حوالي (2.178) و قيمة (Sig) حوالي (0.162) عند درجتي حرية (1،15) و بذلك تقبل فرضية الاولى لفرضيات التأثير التي تنص بوجود تأثير مجموع الودائع في نسب العائد على الموجودات.

ت. عند ملاحظة الجدول (4) يتبين ان قيمة معامل الارتباط بين مجموع الودائع و نسب العائد على حقوق الملكية قد بلغ حوالي (0.385) وهي قيمة ارتباط موجبة الا ان هذه العلاقة ليست ذو دلالة احصائية و بذلك نرفض الفرضية الثانية من فرضيات الارتباط التي تنص بوجود علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية بين مجموع الودائع و نسب العائد على حقوق الملكية.

ث. يتبين من الجدول (4) وجود تأثير طردي لمجموع الودائع في نسب العائد على حقوق الملكية اذا يتبين من الجدول ذاته ان قيمة (R^2) حوالي (0.148) و هذا يعني ان التغيرات الحاصلة في نسب العائد على حقوق الملكية و بنسبة (14.8%) تعود لمجموع الودائع اما مانسبته (85.2%) تعود لمتغيرات اخرى لم تتطرق اليها الدراسة و الجدير بالذكر ان قيمة (F) المحسوبة بلغت حوالي (2.431) و قيمة (Sig) حوالي (0.141) عند درجتي حرية (1،15) و بذلك تقبل الفرضية الثانية من فرضيات التأثير التي تنص بوجود تأثير مجموع الودائع في نسب العائد على حقوق الملكية.

الجدول (5)

علاقة الارتباط بين حجم الائتمان الممنوح وتأثيرها في الربحية

Df	Sig	F المحسوبة	R^2	R	المتغير المستقل الائتمان الممنوح المتغير المعتمد
1،15	0.449	0.607	0.042	0.204	نسب العائد على الموجودات
1،15	0.427	0.669	0.046	0.214	نسب العائد على حقوق الملكية

المصدر: إعداد الباحث بالإستناد على نتائج الحاسبة الألكترونية.

عند ملاحظة الجدول (5) يتبين ما يلي:-

- أ. توجد هناك علاقة ارتباط بين الائتمان الممنوح و نسب العائد على الموجودات اذ بلغت قيمة الارتباط حوالي (0.204) وهي قيمة موجبة الا ان هذه العلاقة غير معنوية و بذلك نرفض الفرضية الثالثة من فرضيات الارتباط التي تنص بوجود علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية بين الائتمان الممنوح و نسب العائد على الموجودات.
- ب. عند ملاحظة الجدول (5) يتبين وجود تأثير لمتغير الائتمان الممنوح في متغير نسب العائد على الموجودات حيث بلغت قيمة (R^2) حوالي (0.042) و هذا يدل لوجود تأثير طردي لمتغير الائتمان الممنوح على متغير نسب العائد على الموجودات بنسبة (4.2%) و عند درجتي الحرية (15 و 1) و بذلك تم قبول الفرضية الثالثة من فرضيات التأثير التي تنص على "تؤثر حجم الائتمان الممنوح في نسب العائد على الموجودات". الا ان هذا التأثير ذو نسبة منخفضة و بلغت قيمة (F) المحوسبة حوالي (0.607) و قيمة (Sig) حوالي (0.449).
- ت. يتضح من الجدول (5) وجود علاقة ارتباط موجبة بين حجم الائتمان الممنوح و نسب العائد على حقوق الملكية حيث بلغت قيمة الارتباط حوالي (0.214) الا ان هذه العلاقة غير معنوية و بذلك نرفض الفرضية الرابعة من فرضيات الارتباط التي تنص بوجود علاقة ارتباط معنوية ذو دلالة احصائية بين الائتمان الممنوح و نسب العائد على حقوق الملكية.
- ث. يؤثر حجم الائتمان الممنوح في نسب العائد على حقوق الملكية حيث بلغت قيمة (R^2) (0.046) و هذا يعني ان التغير الحاصل في نسب العائد على حقوق الملكية بنسبة (4.6%) سببها حجم الائتمان الممنوح و الجدير بالذكر ان قيمة (F) الحوسبة بلغت حوالي (0.669) و قيمة (Sig) بلغت حوالي (0.427) عند درجتي حرية (15 و 1) و يمكن قبول الفرضية الرابعة من فرضيات التأثير التي تنص تؤثر الائتمان الممنوح تأثيراً ايجابياً في نسب العائد على حقوق الملكية.

توصلت الدراسة للاستنتاجات التالية:-

- أ. توجد علاقة ارتباط طردية بين مؤشر الشمول المالي والربحية حيث بلغت قيمة الارتباط حوالي (0.197) ولكن هذا الارتباط ليس ذو دلالة احصائية و بذلك يمكن القول كلما زاد مؤشر الشمول المالي تزداد الربحية لدى مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الإسلامي.
- ب. وجود علاقة ارتباط طردية بين مجموع الودائع و نسب العائد على الموجودات اذ بلغت قيمة الارتباط (0.367) و بذلك يمكن القول ان هذه العلاقة ليست ذو دلالة احصائية و فيما يخص مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي كلما زاد حجم الودائع فان نسبة العائد على الموجودات تزداد و هذا يعود لزيادة الربحية لدى مصرف عينة البحث .
- ت. يؤثر مجموع الودائع في نسب العائد على الموجودات حيث بلغت قيمة معامل التأثير (0.135) و هذا يدل ان التغيرات الحاصلة في نسب العائد على الموجودات و بنسبة (13.5%) سببها مجموع الودائع فيما يتعلق بمصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي إن زيادة نسبة العائد على الموجودات بنسبة (13.5%) سببها الزيادة الحاصلة في حجم الودائع.
- ث. توجد هناك علاقة ارتباط بين الائتمان الممنوح و نسب العائد على الموجودات اذ بلغت قيمة الارتباط حوالي (0.204) و هذا يدل ان الزيادة في حجم الائتمان الممنوح لدى مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي بنسبة (100%) يقللها زيادة في نسب العائد على الموجودات بنسبة (20.4%).
- ج. يؤثر مؤشر الشمول المالي في صافي الربح بعد الضريبة حيث بلغت قيمة (R^2) حوالي (0.039) و هذا يعني ان التغيير الحاصل في صافي الربح بعد الضريبة لدى مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الإسلامي و بنسبة (3.9%) سببها مؤشر الشمول المالي.
- ح. تؤثر الائتمان الممنوح في متغير نسب العائد على الموجودات حيث بلغت قيمة (R^2) حوالي (0.042) و هذا يدل ان التغير في نسب العائد على الموجودات بنسبة (4.2%) سببها الائتمان الممنوح لدى مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي .
- خ. وجود علاقة ارتباط موجبة غير معنوية بين حجم الائتمان الممنوح و نسب العائد على حقوق الملكية حيث بلغت قيمة الارتباط حوالي (0.214) و هذا يدل ان زيادة حجم الائتمان الممنوح يؤدي لزيادة العائد على حقوق الملكية .
- د. يؤثر حجم الائتمان الممنوح في نسب العائد على حقوق الملكية حيث بلغت قيمة (R^2) (0.046) و هذا يعني ان التغير الحاصل في نسب العائد على حقوق الملكية بنسبة (4.6%) سببها حجم الائتمان الممنوح.
- ذ. تفاوت نسب الائتمان الممنوح لدى مصرف جيهان للاستثمار و التمويل الاسلامي اذ بلغت اكبر حجم ائتمان ممنوح لدى المصرف (341.2) مليار دينار عراقي سنة (2014) و في سنة (2024) بلغ حجم الائتمان الممنوح حوالي (12.1) مليار دينار عراقي و السبب في ذلك يعود لاحتفاظ المصرف بالسيولة في عدد من السنوات .
- ر. تفاوت صافي الربح بعد الضريبة لدى مصرف عينة البحث اذ بلغ اعلى صافي ربح حققه المصرف خلال مدة الدراسة حوالي (34.8) مليار دينار عراقي سنة (2013) اما اقل صافي ربح حققه مصرف جيهان للاستثمار و التمويل الاسلامي كان حوالي (0.5) مليار دينار عراقي في سنة (2019) و السبب في هذا التفاوت تذبذب حجم الائتمان الممنوح من قبل ادارة المصرف ففي السنوات التي يقدم فيها مصرف جيهان للإستثمار و التمويل الاسلامي الخدمات المالية لفئات مختلفة في المجتمع يؤدي لزيادة صافي الربح بعد الضريبة زيادة قدرة مصرف عينة البحث الإستمرارية في مزاولة أنشطتها.

ثانياً: المقترحات

بعد التوصل للإستنتاجات تم تقديم المقترحات التالية:-

- أ. إصدار الحكومة التعليمات و القوانين الخاصة بالشمول المالي و لحماية المصرف وزيائنه و نشرها بين الافراد سواء كان عن طريق المخاطبات الرسمية الحكومية او عن طريق فتح دورات تدريبية و ورش العمل للموظفين او عن طريق وسائل الاعلام المختلفة .
- ب. نشر الثقافة المالية بين افراد المجتمع من خلال المنظمات التعليمية لتعليم الطلاب و كذلك نشرها عبر سائل الاعلام المختلفة و وسائل التواصل الاجتماعي.
- ت. دخول مصرف جيهان للاستثمار و التمويل الاسلامي لدعم المشاريع إستثمارية الصغيرة للحصول على الارباح و كذلك تقديم الائتمان لمختلف الفئات و خاصة الشباب لدعم مشاريعهم الاستثمارية و و التي من نتائجها مجاربة البطالة و الفقر في المجتمع و زيادة الناتج القومي.
- ث. بهدف التوسع في الشمول المالي و تحقيق المصرف لارباح لابد من تقديم الخدمات المصرفية و منها الائتمان المصرفي لمختلف الفئات و بشكل متنوع لان ذلك سيؤدي الى دعم مختلف القطاعات الاقتصادية سواء كانت هذه القطاعات زراعية او سياحية او صناعية او النقل و غيرها كذلك تحقيق النمو الاقتصادي لى مستوى كافة الطبقات الاجتماعية .
- ج. من الضروري قيام ادارة المصرف بدراسة الاحاجات المالية لافراد المجتمع و تقديم الخدمات المصرفية وفق حاجات و رغبات الافراد لان ذلك سيؤدي لزيادة قاعدة الشمول المالي .
- ح. ضرورة السطات عن طريق البنك المركزي بحث المصارف بشكل اقوى من السابق في التركيز على الشمول المالي من خلال منح الائتمان المصرفي لذوي الدخل المحدود و ان تكون عملية تسديد هذه القروض بنسبة مناسبة من دخل الفرد لتحقيق اتنمية الاقتصادية .
- خ. يقترح الباحث اجراء عدد من الدراسات المستقبلية عن متغيرات البحث منها (دور بعض ابعاد الشمول المالي في تطوير القطاع المصرفي العراقي) و (نقطة التعادل كمدخل لتحديد الربحية في المصارف التجارية).

قائمة المصادر

المصادر العربية

التقارير

1. تقرير الصادر من البنك المركزي العراقي عن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2025-2029)
2. التقارير السنوية الصادرة من المصرف جيهان للاستثمار و التمويل الاسلامي خلال المدة بين عامي (2009-2024)

الرسائل و الاطاريح

1. البرواري، هيژا عبدالكريم، (2013)، دور ابعاد الذكاء التنافسي في مؤشرات الاداء المالي للمصارف دراسة استطلاعية لآراء عينة من المديرين في عدد من المصارف الاهلية في محافظتي اربيل و دهوك، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة دهوك، اقليم كردستان العراق.
2. الشمري، صادق راشد، (2017)، اثر استراتيجية الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف دراسة حالة البنك المركزي العراقي و عينة من المصارف العراقية الخاصة، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، لبنان.

3. المشهداني، ايمان شيخان عباس، (2009)، أثر فهم الحوكمة المؤسسية في تحسين الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة، (رسالة دبلوم عالي غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية، جامعة بغداد، العراق.
4. حريز، حمزة، (2018)، محددات الربحية في الشركات المساهمة الجزائرية دراسة قياسية لعينة من شركات ولاية ورقلة للفترة ما بين (2011 – 2015)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
5. داوود، احمد عدنان سليمان، (2010)، تقويم الاداء المالي بإستخدام الحاسوب دراسة تطبيقية في الشركة العامة للسمنت الشمالية للاعوام (2005 – 2008)، (رسالة المحاسبة القانونية)، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.
6. رباط، محمد هاشم، (2016)، ادارة فجوة الموجودات و المطلوبات و تأثيرها على الربحية في المصارف التجارية دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة من (2005- 2014)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
7. سليمان، فتحي محمد، (2004)، إدارة خطر سعر الصرف للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقطار العربية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
8. فرحات، سهير محمد احمد، (2006)، قياس خطر سعر الفائدة المناسب لميزانية المصرف – تطبيق في عينة من المصارف العربية للمدة من (2000 – 2003)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
9. نبيلة، رفاقة، (2016)، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر للفترة (2004-2014)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
10. نعمة، اسعد جاسم، (2017)، اثر التوسعات الراسمالية في الربحية دراسة تطبيقية على مجموعة الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.
11. ياس، مصطفى نزار، (2022)، مؤشرات الشمول المالي و اثرها في الاداء المالي والتكنولوجيا المصرفية متغيرا تفاعليا دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي (2015- 2020)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة البصرة، العراق.
12. يوسف، سردار شاكر ابراهيم، (2023)، أثر بعض مؤشرات الشمول المالي على نمو الخدمات المصرفية دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة (2010 – 2020)، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة دهوك، إقليم كردستان العراق،

المجلات العلمية

1. اسكندر، زهراء جارالله حمو، (2020)، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي دراسة قياسية لاراء عينة من العاملين في مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار في محافظة نينوى، مجلة الادارة و الاقتصاد، المجلد (9)، العدد (33)، العراق.
2. الشمري، كمال كاظم جواد، و الفتلاوي، ريام فاضل شاكر، (2018)، تحليل العلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المصرفي دراسة تطبيقية في العراق للمدة (2010-2016)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (16)، العدد (63)، العراق.

3. الطائي، سجي فتحي محمد و عبد الهادي، شيماء وليد، (2013)، قياس مستوى ربحية المصارف الإسلامية وتحليلها في ظل الأزمة المالية العالمية دراسة تحليلية لمجموعة البنوك المصرفية للفترة (2004-2010)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد (9)، العدد (28)، جامعة تكريت، صلاح الدين، العراق.
4. القره داغي، بهناز علي، (2017)، الشمول المالي دولة القطر انموذجا، مجلة الاجارة و القيادة الاسلامية، المجلد (2)، العدد (1).
5. النعمة، سمير فخري و العراقي، بشار احمد، (2019)، المحددات الرئيسية للشمول المالي في البلدان العربية، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد (15)، العدد (60)، العراق.
6. خيرة، بوخاري و علي، طهراوي دومة، (2022)، التثقيف المالي و دوره في تعزيز الشمول المالي في الجزائر دراسة اسقصابية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد (7)، العدد (1)، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
7. زكريا، محمد، (2015)، دور المعهد المصري في نشر الثقافة المالية كمحور اساسي في منظومة الشمول المالي، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (419)، بيروت، لبنان.
8. سامر، محمد فخري، و قادر، أسوبهاء الدين، (2016)، مؤشر الربحية المصرفية و العوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد (6)، العدد (2) كركوك، العراق.
9. عمر، اراز محمد و علي، دلير سليم، (2022)، تأثير الرافعة المالية على الربحية المصرفية دراسة تحليلية لعينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة جامعة دهوك، المجلد (25)، العدد (2)، جامعة دهوك، اقليم كوردستان العراق.
10. محمد، عبد الحسين سالم، (2006)، أثر نسبة الإحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية دراسة تحليلية في البنك العربي الأردني، المجلة العراقية للعلوم الادارية، العدد (2).

الكتب

1. ابو حمد، رضا صاحب و قدوري، فائق، مشعل، (2005)، إدارة المصارف، ط1، دار أبن الأثير للطباعة و النشر، جامعة الموصل، العراق.
2. الجميل، سرمد كوكب، (2012)، المدخل الى ادارة المؤسسات المالية نظريات و تطبيقات، ط1، دار ابن الاثير للطباعة و النشر، الموصل، جمهورية العراق.
3. العامري، محمد علي أبراهيم، (2013)، الادارة المالية الحديثة، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

المصادر الاجنبية

Reports

1. Helms, Brigit, (2006), " Access for all : Building inclusive finance systems washing ton ,D.C ,Consultative Group to Assist the Poor.

Theses & Dissertations

1. Sarma, mandira, (2010), Index of Financial Inclusion , Centre for International Trade and Development, School of International Studies , Jawaharlal Nehru University , India Reserve Bank Of India Bulletin.

Journals

1. Iqbal, Badar .Alam . & Sami, Shaista. (2017). *Role of banks in financial inclusion in India*. Journal of Contaduariay Administration, Vol (62) ,No (2) India
2. Irshad,Mahammad&Shahid, Mahammad,(2019),*A Theoretical Study on Financial Inclusions With References to General Government Schemes Of India*, Journal Of Social Sciences, Vol 10, No 6.
3. Murshed,Muntasir., Ahmed,Rizwan, Al-Tal, Raad.M., Kumpamool,Chamaiporn., Vetchagool, Witchulada., and Avarado,Rafael,(2023), *Determinants of financial inclusion in South Asia: The moderating and mediating roles of internal conflict settlement*, Journal of International Business and Finance, Vol (64) No(1) .
4. Samuel, Ogunbiyi & Peters, Ihejirika,(2014), *Interest Rates And Deposit Money Banks' Profitability Nexus: The Nigerian Experience*, Arabian Journal of Business and Management Review, Vol. 3, No.11.
5. . Vo, Duc. Hong , Nguyen, Nhan Thien, and Van, Lab Thi Hong. (2021), *Financial inclusion and stability in the Asian region using bank-level data*, Journal Borsa Istanbul Review,(21),1, 36-43, Istanbul, Turkey
6. Zulkhibri, Muhamed, & Ghazal , Reza, (2017). *The Impacts of Governance and Institution on Financial Inclusion: Evidence from Muslim Countries and Developing Economies*. Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics Institute, Vol (30), No(Special Issue).

Resarches

1. Sarma ,mandira,(2010), Index of Financial Inclusion , Centre for International Trade and Development, School of International Studies , Jawaharlal Nehru University , India Reserve Bank Of India Bulletin.
2. Santabárbara, Daniel(2013), what explains the low profitability of chinese banks ,Bank of China

Confrances

1. Jaber, Fadi.Hassan, (2019), An Assessment Study of Financial Inclusion in Iraq: Barriers and Prospects, International Conference on Accounting, Business, Economics and Politics.

Books

1. Arnold, Glen, (2013), Corporate Financial Management,5th, Pearson Education Limited.
2. Barrow, Colin,(2008), practical financial management, a guide to budgets balance sheets and business finance,7th, Kogan Page Limited, United Kingdom.
3. Bodi, Zvi & Kane, Alex & Marcus , Alan J. (2008), Investments, 4 th McGraw—Hill Irwin, Companies Inc, America.
4. Gibson, Charles H, (2009), Financial Reporting & Analysis Using Financial Accounting Information, 11th ,The University of Toledo, Emeritus, South-Western CengageLearning
5. Guidance, F. A. T. F. (2025), Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Measures and Financial Inclusion, McGraw—Hill Irwin,Uas.
6. Saunders, Athony, (1997), Financial Institution Management, 2th, McGraw—Hill Irwin, Boston,Usa

الملاحق

الملحق (1)

علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة

علاقة الارتباط والتأثيرين مؤشر الشمول المالي والربحية

Correlations			
		الشمول المالي	الربحية
الشمول	Pearson Correlation	1	.197
	Sig. (2-tailed)		.464
	N	16	16
الربحية	Pearson Correlation	.197	1
	Sig. (2-tailed)	.464	
	N	16	16

علاقة الارتباط بين مجموع الودائع ونسب العائد على الموجودات ونسب العائد على حقوق الملكية

Correlations				
		مجموع الودائع	نسب العائد على الموجودات	نسب العائد على حقوق الملكية
L[,u hg,]hzu	Pearson Correlation	1	.367	.385
	Sig. (2-tailed)		.162	.141
	N	16	16	16
نسب العائد على الموجودات	Pearson Correlation	.367	1	.943**
	Sig. (2-tailed)	.162		.000
	N	16	16	16
نسب العائد على حقوق الملكية	Pearson Correlation	.385	.943**	1
	Sig. (2-tailed)	.141	.000	
	N	16	16	16
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).				

علاقة الارتباط بين حجم الائتمان الممنوح ونسب العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات

Correlations				
		الانتمان	ملكية	موجودات
الانتمان	Pearson Correlation	1	.214	.204
	Sig. (2-tailed)		.427	.449
	N	16	16	16
ملكية	Pearson Correlation	.214	1	.943**
	Sig. (2-tailed)	.427		.000
	N	16	16	16
موجودات	Pearson Correlation	.204	.943**	1
	Sig. (2-tailed)	.449	.000	
	N	16	16	16
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).				

الملحق (2)

علاقة التأثيرين متغيرات الدراسة

تأثير مؤشر الشمول المالي في الربحية

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.197a	.039	-.030	.54668
a. Predictors: (Constant), الربحية				

ANOVAa						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.169	1	.169	.566	.464b
	Residual	4.184	14	.299		
	Total	4.353	15			
a. Dependent Variable: المال المالي الشمول						
b. Predictors: (Constant), الربحية						

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.103	.239		4.611	.000
	الربحية	.010	.013	.197	.753	.464
Dependent Variable: مؤشر الشمول المالي						

تأثير مجموع الودائع في العائد على الموجودات

Model Summary						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate		
1	.367a	.135	.073	490.30202		
a. Predictors: (Constant), نسب العائد على الموجودات						
ANOVAa						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	523603.974	1	523603.974	2.178	.162b
	Residual	3365544.996	14	240396.071		
	Total	3889148.970	15			
a. Dependent Variable: مجموع الودائع						
b. Predictors: (Constant), نسب العائد على الموجودات						
Coefficientsa						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	354.888	227.521		1.560	.141
	نسب العائد على الموجودات	143.871	97.485	.367	1.476	.162
a. Dependent Variable: مجموع الودائع						

تأثير مجموع الودائع في العائد على حقوق الملكية

Model Summary						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate		
1	.385a	.148	.087	486.51002		
a. Predictors: (Constant), نسب العائد على حقوق الملكية						
ANOVAa						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	575460.946	1	575460.946	2.431	.141b
	Residual	3313688.024	14	236692.002		
	Total	3889148.970	15			
a. Dependent Variable: مجموع الودائع						
b. Predictors: (Constant), نسب العائد على حقوق الملكية						

تأثير حجم الائتمان الممنوح في العائد مجموع الموجودات

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.204a	.042	-.027	1055.75107
a. Predictors: (Constant), نسب العائد على الموجودات				

ANOVAa						
Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	676929.324	1	676929.324	.607	.449b
	Residual	15604544.616	14	1114610.330		
	Total	16281473.940	15			
a. Dependent Variable: حجم الائتمان الممنوح						

b. Predictors: (Constant), نسب العائد على الموجودات					
Coefficientsa					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	173.400	489.913	.354	.729
	نسب العائد على الموجودات	163.585	209.910	.204	.449
a. Dependent Variable: حجم الائتمان الممنوح					

تأثير حجم الائتمان في العائد على حقوق الملكية

Model Summary						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate		
1	.214a	.046	-.023	1053.52945		
a. Predictors: (Constant), نسب العائد على حقوق الملكية						
ANOVAa						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	742533.603	1	742533.603	.669	.427b
	Residual	15538940.337	14	1109924.310		
	Total	16281473.940	15			
a. Dependent Variable: حجم الائتمان الممنوح						
b. Predictors: (Constant), نسب العائد على حقوق الملكية						
Coefficientsa						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	199.220	447.422		.445	.663
	نسب العائد على حقوق الملكية	61.384	75.048	.214	.818	.427
a. Dependent Variable: حجم الائتمان الممنوح						